

الرهانات الكبرى للأمازيغية في التعليم

أحمد عصيد

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

كان قرار إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية الوطنية أحد أهم القرارات التي عرفها العقد الأخير من تاريخ المغرب المعاصر، أهمية جعلت منه حدثاً يؤشر إلى انعطاف تاريخي في سياسة الدولة المتعلقة بالتربية والتعليم، وبتدبيرها لإرثنا الرمزي عموماً.

فما هي الأبعاد السياسية والسوسيوثقافية والحضارية لهذا القرار التاريخي؟ وما هو السياق العام الذي أفضى إليه؟ وما هو الإطار المرجعي والمنطلقات والتوجهات التي قام عليها؟ وما هي الرهانات الكبرى المحركة لمختلف الفاعلين الرئيسيين العاملين في هذا الورش الكبير؟

السياق التاريخي

إذا كان المغرب يسير في طريق التحديث والدمقرطة بخطوات بطيئة منذ الاستقلال، خطوات عرفت الكثير من لحظات المدّ و الجزر، فإنّ العشر سنوات الأخيرة قد شهدت من التحولات والوقائع الهامة ما يجعلنا نجزم بوجود بلدنا في منعطف تاريخي حاسم. تدلّ على ذلك القرارات التي اتخذت في عدد من المجالات، والتي تعدّ بحق قرارات غير مسبوقه، كما يثبته تزايد الوعي لدى مختلف الأطراف الفاعلة بدقة المرحلة وحساسيتها، مما ساهم في خلق مناخ عام سمح بتعميق النقاش والتواصل، وبتوضيح الرؤى وبيان الأهداف المتوخاة في إطار وعي شمولي ونظرة متكاملة نسقية لا تفصل بين المستويات والقطاعات. وقد أدى هذا الوعي الشمولي إلى نقل العديد من القضايا من هامش الأمور الثانوية إلى واجهة حيوية، مما فتح - كما يحدث في كلّ الفترات الانتقالية - باب "المصالحة الوطنية" على مصراعيه، وجعل كلّ الأطراف مقتنعة بأهمية إعادة ترتيب البيت ووضع أسس البناء الديمقراطي الشامل لمغرب المستقبل.

لم يكن ممكناً في سياق بهذه المواصفات ألا يتمّ التفكير في موضوع الأمازيغية هوية ولغة وثقافة، بوصفها إحدى الإشكاليات الكبرى التي ورثناها عن العقود السابقة، كما لم يكن ممكناً فتح ملف الأمازيغية بدون أن يقفز إلى الواجهة سؤال التربية والتعليم.

يتضح مما سبق أن السياق الذي اتخذ فيه القرار السياسي بإدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية قد ميّزته المواصفات التالية:

1. أنه سياق طبعه من الناحية السياسية حدث انتقال العرش وتولي جلاله الملك محمد السادس الحكم، مع ما رافق ذلك من طموحات وتطلعات وانتظارات جديدة، سواء لدى الفئات العريضة من المجتمع أو لدى القوى السياسية والمدنية.

2. أنه سياق عرف - بتأثير مباشر من العامل السابق - نزوعاً قوياً نحو تسوية أعطاب الماضي ورأب صدوعه، مما أدى إلى أشكال من المراجعة والمساءلة والنقد والحوار والتوافق، ولم يكن موضوع اللغة والثقافة والهوية عامة، والأمازيغية بصفة خاصة، بمنأى عن هذه الدينامية.

3. أن الخيط الرابط الذي نظم كل قرارات هذه المرحلة وشكل العنوان المؤطر لها هو بناء "المجتمع الحدائثي الديمقراطي"، مما يعني أنّ الأمازيغية قد انتقلت، بشكل حاسم، من موقع الطابو المهدد لاستقرار الدولة ووحدتها إلى أحد العناصر الداعمة للانتقال نحو الديمقراطية، لتصبح بذلك أحد ثوابت الوطنية المغربية وأحد أسس السيادة ودعامات الشرعية السياسية في المغرب المعاصر.

4. أن السياق الجديد قد فرض، في موضوع الأمازيغية، تجاوز السجال العمومي القديم الذي كان يوطّره منطلق صراع الوجود، والانتقال به إلى نقاش سياسي وعلمي وتقني حول الكيفيات الإجرائية والعملية لنقل قرار سياسي إلى حيز التنفيذ.

الإطار المرجعي

يستمدّ تدريس الأمازيغية لغة وثقافة مشروعيتها من مرجعيات سياسية وفكرية وحقوقية حديثة؛ تتمثل المرجعية السياسية في خطاب العرش (30 يوليوز 2001)، وخطاب أجدير (17 أكتوبر 2001) وفي الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وهي المرجعيات التي ألحت على العناصر الهامة التالية:

- للأمازيغية جذور عميقة في تاريخ المغرب تجعل منها عنصرا جوهريا في تحديد هوية البلاد وشخصيتها الثقافية.

- وحدة المغرب مبنية على تعدّد الأصول والأعراق واللغات والثقافات، وليس على العنصر الواحد الأوحده.

- الأمازيغية مسؤولة وطنية لكل المغاربة، وليست حكرا على طرف دون غيره، مما يعني أنها لا تهم بعض المغاربة دون بعض.

- ترتبط الأمازيغية بمشروع المجتمع الحدائي الديمقراطي، إذ لا ديمقراطية بدون أساس وعمق ثقافيين.

- احترام الأمازيغية وتطويرها لا يعني الانغلاق والنزعة الماضوية.

- النهوض بالأمازيغية ينبغي أن يتمّ في كافة القطاعات التربوية والإعلامية والسوسيوثقافية، وفي الشأن المحلي والوطني.

إن أهمية القرارات المتضمنة في هذه المرجعية السياسية، وكذا أهمية السياق الذي اتخذت فيه، إنما تبرز عند مقارنتها بقرارات سياسية سابقة كالقرار الذي اتخذته الملك الراحل الحسن الثاني في خطاب 20 غشت 1994 بشأن "تدريس اللهجات"، وكذا ما تضمنه ميثاق التربية والتكوين عام 1998، وما جاء في التصريح الحكومي الأول لحكومة التناب في نفس السنة.

أما المرجعية الفكرية لتعليم الأمازيغية فتتمثل في أدبيات ومواقف ونظريات الفاعلين الأمازيغيين من أكاديميين ومبدعين ونشطاء جمعويين، وهي عبارة عن أفكار ودراسات وتوصيات ومواقف وتوجهات وتجارب تراكمت على مدى 36 سنة من العمل الثقافي الأمازيغي الذي انبثق من عمق المجتمع المغربي، واعتمد، وإن بإمكانيات متواضعة، على نخبة ذات تكوين متعدّد المشارب والتخصصات، وخاصة منها التاريخ واللسانيات والآداب والأنثروبولوجيا، وقد عملت هذه النخبة على إرساء ذات التوجهات التي سنتبلور مع الخطب الملكية المشار إليها في المرجعية السياسية أعلاه.

أما المرجعية الحقوقية فتتمثل في ما راكمه المنتظم الدولي من إعلانات ومواثيق وعهود ربطت داخل منظومة حقوق الإنسان الكونية المتكاملة والشمولية بين الحقوق السياسية والإقتصادية والاجتماعية وبين الحقوق الثقافية واللغوية للأفراد والمجموعات، ونذكر من هذه المرجعيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، والعهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية 1966، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري 1969، والاتفاقية 169 بشأن الشعوب الأصلية، والإعلان العالمي لليونسكو حول التعدد الثقافي 2002، وهي المرجعيات التي نصّت كلها على ضرورة حماية حقوق المجموعات في إرثها الثقافي والرمزي وعلى النهوض بلغاتها الأصلية في التعليم والإعلام وكافة القطاعات الحيوية.

تكمن أهمية هذه المرجعيات السياسية والفكرية والحقوقية في بلورتها لمنظور جديد للثقافة ولتعليم اللغات بالمغرب، يختلف كليا عن المنظور السابق الذي كان يستثني اللغة الأم من خريطة اللغات ومن

التعليم، كما تبرز أهمية هذه المرجعيات في ترسيم مفاهيم ظلّ الفكر السائد بالمغرب ينتكّر لها على مدى عقود، وكذا في نقل الفكر المغربي من مطلقات التفكير الأحادي إلى المبادئ النسبية للتفكير التعددي الواقعي والإنساني.

الاختيارات والمبادئ والتوجهات العامة

كان خطاب أجدير وقرار تعليم الآمازيغية استجابة سياسية لمطلب مدني عبّر عن وجود حاجة اجتماعية، و قد ساعد السياق التاريخي المذكور آنفا على تسريع الاستجابة الرسمية لمطلب تبلور قبل عامين من خطاب أجدير، في صيغة نقد قوي لميثاق التربية والتكوين من قبل الفاعلين الآمازيغيين الذين اعتبروا المادة 115 من الميثاق دون مستوى مطلب تعليم اللغة الآمازيغية، حيث لم يتجاوز الميثاق عتبة السماح " للسلطات التربوية الجهوية باختيار استعمال الآمازيغية أو أية لهجة محلية للإستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي والسلك الأول من التعليم الإبتدائي".

من المعلوم أنّ مضمون المادة 115 قد عبّر عن السقف الذي سمحت به الإيديولوجيا السياسية للأطراف المشاركة في صياغته، وهي في معظمها أطراف حزبية لم تكن تضع موضوع الآمازيغية - ولا المسألة الثقافية عموما - ضمن أولوياتها. كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تمّ تغييب الفاعل الآمازيغي بالكامل من الأشغال التي انتهت إلى صياغة الميثاق عام 1998.

لقد سمحت الدينامية التي أطلقها خطاب أجدير وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الآمازيغية ما بين 2001 و2002 بإعطاء الضوء الأخضر لوزارة التربية الوطنية لكي تتأشّر وضع "منهاج اللغة الآمازيغية"، وهو ما قامت به آنذاك يوم 8 يونيو 2002 - قبل إرساء هياكل المعهد الملكي للثقافة الآمازيغية - عندما عمدت إلى تشكيل لجنة مكونة من مجموعة من الأطر التربوية والأكاديمية التي سبق لها أن اشتغلت على اللغة والثقافة الآمازيغيتين، وعهدت إليهم بوضع المنهاج وتحديد الاختيارات والتوجهات العامة لتعليم الآمازيغية بالمدرسة المغربية. لقد كان الأساسي في هذه المرحلة هو التفكير في كيفية المرور من المبادئ العامة الموجودة في الميثاق إلى البناء الفعلي للبرامج والمناهج في مجال تعليم الآمازيغية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ضيق المرجعية التي يمثلها ميثاق التربية والتكوين بالنسبة لهذه اللغة، حيث لا تسمح المادة 115 ببناء درس آمازيغي قائم بذاته. وإذا كان عمل اللجنة المذكورة قد أثمر المنهاج المعتمد، والذي سيتمّ تبنيه من طرف المعهد الملكي للثقافة الآمازيغية في تنسيقه مع الوزارة الوصية، فقد كان واضحا في أذهان الجميع بأنّ مرجعية الاشتغال في إعداد المنهاج لم تعد تحديدا هي المادة 115 من الميثاق، بل خطاب أجدير والظهير المحدث والمنظم للمعهد وكذا التراكمات التي تحققت في ميدان العمل الثقافي الآمازيغي. وجدير بالذكر، أنّ الظهير المذكور قد نصّ وفق ما أسفرت عنه المفاوضات آنذاك بين الفاعلين الآمازيغيين والمسؤولين على "تعميق السياسة اللغوية الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، وهو ما كان له دلالة هامة، إذ يشير بوضوح إلى توفر إرادة سياسية عليا لإدراج فعلي للآمازيغية لغة وثقافة في التعليم العمومي في المستوى المطلوب؛ وعلى هذا الأساس، تمّ وضع التوجهات والاختيارات العامة المؤطرة لعملية تعليم الآمازيغية والتي تضمّنها المنهاج، ويمكن إجمالها في العناصر التالية:

1. اللغة الآمازيغية لغة وطنية لكل المغاربة، وينبغي أن تدرس لجميع التلاميذ في كل مناطق المغرب دون تمييز بين الناطقين بالآمازيغية أو بالعربية، كما يجب أن تخضع لنفس معايير التقييم التي تخضع لها باقي المواد الدراسية.
2. ينبغي أن يكون تعليم الآمازيغية معمما على كافة أسلاك التعليم من الأولي إلى البكالوريا، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و2011، وبحصة 3 ساعات في الأسبوع.
3. ينبغي أن توحد اللغة الآمازيغية بشكل تدريجي انطلاقا من فروعها الثلاثة الكبرى، وبالاعتماد على قواعد علمية حتى يتمّ الانتقال بها من التنوع اللهجي إلى اللغة المعيار، وهو ما يستوجب تنميط وتقييد حرف كتابتها والتوحيد التدريجي لقواعد صرفها ونحوها ومعجمها.

4. ينبغي أن تدرّس اللغة الأمازيغية بالجامعة وفي مراكز تكوين الأساتذة حتى يتمكن هؤلاء من الحصول على التكوين الذي يؤهلهم لتدريس هذه المادة.

5. لا تنفصل اللغة الأمازيغية عن ثقافتها من آداب وفنون وعادات ومظاهر ثقافية مادية، مما يستوجب إدراج الأمازيغية في التعليم بحمولتها الثقافية والحضارية المتكاملة.

بجانب هذا، تمّ تحديد الأهداف والغايات الكبرى لتعليم الأمازيغية، ومنها :

- تقوية الوعي بالذات المغربية ومقومات الشخصية الوطنية وترسيخ روح المواطنة قصد تنمية ملكات الإبداع والخروج من التبعية الفكرية .

- تمكين المتعلمين من الإلمام بالبعد الأمازيغي للثقافة والحضارة المغربيتين.

- تمكين اللغة والثقافة الأمازيغيتين من لعب دورهما كاملا في التنمية المحلية والوطنية.

اعتمدت هذه التوجهات والاختيارات والغايات الكبرى في وضع جميع المذكرات الوزارية التي تنظم عملية إدراج الأمازيغية في التعليم، و نعتني بها المذكرات (108 - 90 - 130 - 133 - 116) ، كما جعلت كلّ الفاعلين التربويين الذين انخرطوا منذ البداية في هذه العملية من مدرسين ومفتشين ومكونين مقتنعين بجديتها وأهميتها.

الرهانات الكبرى لتعليم الأمازيغية

كان السؤال المطروح الذي يواجهه به مطلب تعليم الأمازيغية خلال عقود خلت هو: ما جدوى تعليم الأمازيغية؟ و ينطوي السؤال، علاوة على التنقيص من شأن اللغة الأم، على تقدير براغماتي (نفعي بالمعنى المادّي) لدور اللغات الوطنية في التربية والتعليم، غير أنّ المفارقة التي يمكن ملاحظتها في هذا الموقف هو اعتماده لمنظور هوياتي صرف عندما يتعلّق الأمر باللغة العربية، حيث يُتحدّث عنها بكونها "لغة الدين" و"عامل توحيد".. إلخ دون طرح مدى مردوديتها عندما يتعلّق الأمر بمقارنتها باللغات الأكثر حظوة في الرهان التكنولوجي والاقتصادي، والتي هي لغات أجنبية. يُظهر هذا بأنّ طرح المعيار النفعي المباشر في حالة الأمازيغية تحديدا إنما يقصد به التشكيك في جدوى تعليم اللغة الوطنية واللغة الأم.

إنّ الأمر الذي تحجبه الرؤية المحض نفعية هي الدور الحيوي لتعليم اللغة الأم في خلق الذهنية والمناخ الملائمين للعمل والإنتاج والاستقرار الاجتماعي والسياسي، فقد لوحظ في عدد من البلدان التي عاشت فترات انتقالية بأنّ عددا من العناصر التي اعتبرت هامشية في مراحل التأسيس قد أصبحت عوائق حقيقية فيما بعد، ومن هذا المنطلق يجدر بنا توضيح الأهمية القصوى للمداخل القيمية وللجانِب المتعلّق ببناء الشخصية الفردية وخلق الشعور لديها بالمواطنة وبضرورة الاندماج الثقافي وتنمية الاعتزاز لديها بالانتماء إلى القيم الوطنية المتعدّدة والمشاركة.

في هذا الإطار تتضح الأهداف والغايات الكبرى لإدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية بوصفها لغة وطنية وملكا رمزيا لكلّ المغاربة، ويمكن بهذا الصدد تحديد الرهانات التالية لإبراز الدور الحيوي لتعليم اللغة الأمازيغية:

الرهان المعرفي

لا يتعلّق أمر إدراج الأمازيغية في التعليم العمومي بمجرد تعليم لغة تواصل، بل إنه إدراج منظومة ثقافية متكاملة ليست اللغة إلا أحد عناصرها، وهذا ما سيترتب عنه، بلا شك، نتائج ذات أهمية بالغة على المضامين البيداغوجية وعلى ذهنية المتّدرّس. لقد قام النظام التربوي المغربي حتى الآن على اختيارات سياسية وثقافية عملت على تغييب البعد الأمازيغي للمغرب، وجعلت من المهام الأساسية للتعليم

إعادة تشكيل الهوية والشخصية الوطنيتين وفق إيديولوجيا مركزية قوامها العروبة والإسلام، وذلك تلبية لحاجات الدولة الوطنية الناشئة، وقد أدى ذلك، من جهة، إلى وضع برامج ومناهج ومضامين تعليمية انتهت إلى عزل المؤسسة التربوية عن محيطها الحيوي، كما أدى، من جهة أخرى، إلى تفجير وعي المتمدرس بالانتماء إلى المغرب كبلد ذي تاريخ وحضارة عريقين، وبالمقابل، تمت تقوية مشاعر الانتماء الدينية والقومية الأكثر اتساعا، والتي تشمل بلدانا كثيرة أخرى غير المغرب. وإذا كان النظام التربوي المغربي قد ألح دائما على الثوابت الرسمية للدولة في برامج التعليم ومقرراته، إلا أن ذلك لم يتم في إطار ربطها بدينامية المجتمع وحيويته وواقعه، مما جعلها تبدو عناصر مصطنعة لا تجد التبرير البيداغوجي والوجداني الكافي في وعي التلميذ. وقد زاد من فداحة هذا الاختيار الهوياتي الاختزالي الذي قامت عليه المنظومة التربوية المغربية أنه أدى إلى ربط المغرب بالمشرق بشكل عضوي جعل هذا الأخير بمثابة المرجعية الثقافية والروحية للمغرب، مما قوى من إمكانات التبعية للنموذج الثقافي المشرقي، وأضعف، بالتالي، طاقات الإبداع انطلاقا من الذات، كما أضعف القدرة على الاستفادة من المنافذ الحضارية الأخرى المفتوحة أمام المغرب بحكم موقعه الجغرافي الهام، وخاصة منها أوروبا والعمق الإفريقي والمتوسطي، وهو ما سيمكّنه من أن يلعب دورا طليعيا في مدّ الجسور بين نماذج حضارية مختلفة.

في ظلّ هذا الواقع التربوي، من المنتظر أن ينتج عن إدراج الأمازيغية في التعليم - في حالة ما إذا تمّ بالشكل المطلوب - ما يمكن أن ندعوه "ثورة معرفية"، ونعني بها إعادة الاعتبار لكّم هائل من المعارف والأخبار والشخصيات والأعلام والمصطلحات والأحداث والوقائع والآداب والفنون التي تمّ السكوت عنها من قبل وغُيبت من المدرسة بسبب التعامل الانتقائي في اختيار مرتكزات النظام التربوي التي كان يعتقد أنها وحدها تساهم في تقوية التلاحم الاجتماعي وتمتين دعائم الدولة الوطنية. ومن المعلوم أنّ من شأن هذه الثورة المعرفية والثقافية أن تبعث كلّ الرموز التي غطّأها النسيان، كما ستمكّن من إعادة ربط المغرب بماضيه الأكثر عمقا، وتحقق نوعا من المصالحة مع الذات التي سيكون لها، بلا شك، أثر إيجابي على موقع المغرب مستقبلا، وعلى مشاركته في الرصيد العام للإنسانية.

إنّ اكتشاف الذات عبر المعرفة هو أولى الخطوات نحو إبداع نموذج حضاري أصيل وغني، ذلك أنّ هذه المعرفة تخلق وعيا بالذات وما تملكه من طاقات وعناصر العبقريّة التي تظلّ مطموسة في حالات التبعية واستنساخ الآخر.

في هذا الإطار، لا يفوتنا التذكير بضرورة الأخذ بعين الاعتبار شمولية المشروع الإصلاحية للتعليم وتكامله بين الموادّ الدراسية حتى يتمّ إدراج عناصر الثقافة الأمازيغية في الموادّ الدراسية الأخرى لتوحيد الرؤى بين درس الأمازيغية وبقية الدروس، ذلك أنّ مخلفات الماضي التعليمي قد تخلق العديد من التناقضات التي تربك المتمدرس وتؤدّي إلى التقليل من المردودية التربوية للأمازيغية في التعليم.

الرهان التنموي

ثمة رهان تنموي قوي لدى كل ثقافة مبعثه ارتباط التنمية بالإنسان تحديدا، ذلك أنّ الرقي بالوضع الإنسانية إنما يتمّ عبر الربط الجدلي بين حاجاته المادية والروحية والمعنوية، مما يجعل أي مشروع تنموي لا يأخذ بعين الاعتبار ثقافة الإنسان ولسانه ومحيطه معرضا للفشل، حيث إنّ أولى خطوات إنجاح المشروع التنموي هي التأطير والتوعية والتحسيس بغرض إدماج الفرد في دينامية المشروع، وخلق الروابط الاجتماعية والشروط النفسية والذهنية لنجاحه. بهذا المعنى، لكل ثقافة دور تنموي حيوي لا ينكر، غير أنّ تفعيله يتوقف على الاختيارات السياسية المتبناة. وقد أدّت السياسة اللغوية للدولة المغربية خلال العقود المنصرمة إلى جعل الدور التنموي للأمازيغية دورا موقوف التنفيذ، وهو اليوم قابل للتحقق عبر فعالية النظام التعليمي وانفتاح المؤسسة على محيطها. إنّ احترام العنصر البشري عبر احترام رموزه الثقافية ولغته هو ما يمنح عمقا ثقافيا وإنسانيا للتنمية وللديمقراطية.

إذا كانت التنمية في إطار تكافؤ الفرص والتوازن في توزيع الثروة بين المناطق والجهات أمرا ضروريا لإنجاح التنمية الشاملة والمستدامة، فإنّ تهميش العنصر الثقافي الأمازيغي قد أدى إلى التقليل من دور الجهات وخلق هوة كبيرة بينها وبين العاصمة، مما عرقل الكثير من المشاريع التنموية التي تمّ التخطيط لها على الصعيد المركزي ودفع بالفاعلين المدنيين في عدد من الجهات إلى خلق دينامية بديلة قوامها المبادرة المستقلة واعتماد الروابط السوسيوثقافية المحلية في النهوض بمناطقهم. وإذا كانت

مشاريع الجمعيات المدنية التنموية قد أتت ثمارها بشكل ملحوظ في عدد من المناطق فإن العامل الثقافي الذي أتاح القرب من السكان وفهم حاجاتهم وأولوياتهم يكمن بنسبة هامة وراء هذا النجاح.

الرهان السياسي

شكلت فكرة التوحيد عبر التآخيد "l'uniformisation" الأساس العقدي لقيام الدولة الوطنية المركزية، خاصة النموذج الذي تبناه المغرب بعد الاستقلال، وقد ترتب عن هذه الفكرة الاعتقاد بأن الاستقرار السياسي رهين بنجاح السلطة عبر قوة الدولة وغلبيتها في إقرار وترسيخ ثقافة ولغة وهوية وحيدة للأمة. غير أن الفكر الديمقراطي الحديث أظهر قصور هذا النموذج الدولي بعد تزايد خطابات الاحتجاج التي بينت أهمية التنوع الثقافي وضرورة حمايته ورعايته، حيث لا يكمن المشكل في وجود التنوع بل في غياب سياسة لتدبيره بعقلانية وواقعية، وبهذا أصبح الاستقرار السياسي يتوطد عبر التنوع ذاته، كما أصبحت الوحدة قائمة على التعدد.

إنّ تعليم الأمازيغية في المدرسة المغربية من شأنه أن يكون المتمدرسين على قيم التعدد والاختلاف المقترنة بذهنية التسامح وبالتفكير النسبي، وهذا ما يساهم بشكل فعال في إشاعة ثقافة الحوار والحس الواقعي التشاركي والمنتج، ذلك أنّ تعريف المتمدرس بواقعه الثقافي المتعدد يخلق لديه وعيا بمستويات الانتماء الهوياتي وتعدد أبعاد شخصيته الثقافية التي يتقبلها بتسامح مثلما يقبل الآخر المختلف.

من جانب آخر، أشار بعض السوسيولوجيين إلى ما أسماه "الطمأنينة الاجتماعية"، التي اعتبروها من أكبر عوامل الاستقرار السياسي، وهي الشعور الذي يتكون لدى الفرد بالأمن المادي والمعنوي وبوجوده المندمج داخل مجموعته، وكذا بوجود مكانة له في الدولة مهما كانت الجهة التي ينتمي إليها، مما يمكنه من الإنتاج وتحقيق مردودية أفضل. ومن المعلوم أنّ المنشأ الأصلي لهذه "الطمأنينة الاجتماعية" إنما هو المدرسة، حيث يشعر الطفل منذ نعومة أظفاره بمكانته الطبيعية داخل فضاء المؤسسة التي تحترم هويته وثقافته والتي توجد بينها وبين الأسرة والمحيط السوسيوثقافي جسور ممدودة.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنّ ثقافة الجهة - فيما إذا اعتمدت الدولة سياسة جهوية موسّعة وحقيقية - تلعب دورا كبيرا في إكساب الفرد ذلك الشعور بالطمأنينة الاجتماعية، حيث تتيح اندماجه في وسطه بالجهة التي ينتمي إليها، مما يقوي لديه حوافز العمل والإسهام في التنمية المحلية والجهوية ومن خلالهما في التنمية الوطنية الشاملة.

أخيرا، إنّ الرهان السياسي حاضر بقوة في قرار إدراج الأمازيغية في التعليم، وهو رهان ناشئ عن تزايد الاقتناع بأهمية كسر الطابو اللغوي والهوياتي وتطبيع علاقة المواطن بكافة مكونات شخصيته، وبضرورة فضّ كل أشكال النزاع الطارئة في المجتمع بهدف خلق المناخ الملائم للبناء الديمقراطي المستقبلي.

الوثائق المعتمدة

- الخطاب الملكي لثورة الملك والشعب 20 غشت 1994
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1998
- التصريح الحكومي الأول لحكومة التناوب 1998
- خطاب العرش 30 يوليوز 2001
- خطاب أجدير 17 أكتوبر 2001
- الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948
- العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966
- العهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية 1966
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري 1969
- الإعلان العالمي لليونسكو حول التعدد الثقافي 2002
- الاتفاقية 169 بشأن الشعوب الأصلية
- منهاج اللغة الأمازيغية في التعليم
- تقرير اللجنة الوزارية حول أشغال إعداد المنهاج
- المذكرات الوزارية (108 - 90 - 130 - 133 - 116)